

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات
الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جمعية النهوض بالإنسان وتمكين المحرومين، وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080114 070114 13-59967X (A)



البيان

في عام ٢٠٠٠، اعتمد عدد من رؤساء الدول والحكومات إعلان الألفية، الذي تُرحم فيما بعد إلى الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

والبلدان النامية في المقدمة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الإعلان، قرر رؤساء الدول والحكومات تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما وسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض وحفز التنمية المستدامة حقاً. وقد وصفوا أيضاً المساواة في الحقوق وإتاحة الفرص للنساء والرجال بوصفهما قيمة أساسية، وعقدوا العزم على مكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة، وعلى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتواجه البلدان النامية كثيراً من العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بعضها فريد من نوعه، وبعضها تختص به بلدان معينة، والبعض الآخر مشترك على نطاق واسع. والمشاكل المشتركة التي تواجهها البلدان الهشة يمكن تجميعها في أربعة مجالات هي: سوء الظروف لدى البدء؛ وضعف الحكومة والمؤسسات؛ والتراجع وعدم الاستقرار؛ والتدهور البيئي.

والتحديات التي تواجهها البلدان النامية في تنفيذ الهدف ٣، وهو تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، هي تحديات متعددة الجوانب، منها عدم إجراء إصلاحات مؤسسية، وعدم كفاية تنمية القدرات، وعدم توافر الإرادة والالتزام السياسيين، والمعايير والقيم الثقافية المحلية.

وفيما يتعلق بعدم وجود مؤسسات قوية، تمضي عملية الإصلاح المؤسسي ببطء شديد. فبعض المؤسسات غير قادرة على حماية الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها. وهي في الغالب لا تخضع للمساءلة أمام مواطني بلدانها.

وفيما يتعلق بعدم كفاية تنمية القدرات، فعلى الرغم من أن رؤساء البلدان النامية يوقعون معاهدات واتفاقيات مختلفة في الأمم المتحدة، تفتقر المؤسسات أو الإدارات المختلفة في تلك البلدان إلى المعلومات السليمة. فعلى سبيل المثال، ليس من المؤكد أن المؤسسات أو الإدارات الحكومية من القمة إلى القاعدة في البلدان النامية تعرف الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ولا بد للحكومات في البلدان النامية أن تنهض بقدرتها مؤسساتها وإداراتها بغرض تحقيق نتائج إيجابية أفضل.

والبلدان النامية بما في الغالب حكومات ضعيفة غير ذات كفاءة وتفتقر إلى الإرادة والالتزام السياسيين اللازمين لتنفيذ القانون. وهي، بسبب عدم الاستقرار ووجود نظم ثقافية محلية قوية، غير قادرة على تنفيذه من أجل إحداث تغيير إيجابي، وتتردد في مجاهدة الوضع الراهن.

وفيما يتعلق بالمعايير والقيم الثقافية، يرث الناس ببساطة العادات والتقاليد التي يعيشون في ظلها، ونادرا ما يفكرون في الاعتراض عليها. وليس سنّ القوانين كافيا. فعلى سبيل المثال، يُعتبر تحرير النساء والفتيات على مستوى القرية من المحرمات في بلدان معينة في جنوب آسيا مثل باكستان، ولا يُسمح للفتيات الحصول على تعليم مع الفتيان. وأي قانون يتيح هنا للفتيات الحصول على تعليم مع الفتيان سيعتبر خروجاً على القيم والتقاليد الاجتماعية. ومن ثم لا بد للحكومة أن تضع برامج لتحقيق تغييرات سلوكية من أجل إحداث تغيير إيجابي.

وإننا ونحن نقرب من الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهو عام ٢٠١٥، يتحتم علينا أن ننظر في مقدار إسهامنا كحكومة أو كمنظمة غير حكومية في مسيرتنا نحو تحقيق الأهداف.

ونحن، في جمعية النهوض بالإنسان وتمكين المحرومين، نؤمن بقوة بأن الحكومات والمنظمات غير الحكومية يمكنها مجتمعة أن تحقق تغييرات إيجابية بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في بلدانها. ومع ذلك، لا بد للحكومات أن تتخذ قرارات تشاركية، وعلى المنظمات غير الحكومية تعبئة الحكومات المحلية في بلدانها من أجل تحقيق تغييرات إيجابية في المواقف. وبهذه الطريقة، سيكون بوسعنا تخفيض عدد التحديات التي نواجهها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في بلداننا.